بيـــان جمهوريـــة العـــراق

فـــــــي

قمة الأجندة الأنمائية العالمية

يُلقيه

معالـــي وزير الـخارجية

الدكتور ابراهيم الاشيقر الجعفري

نيويورك 25- 27/أيلول/2015

بسم اللة الرحمن الرحيم

السيدان الرئيسان المتشاركان ..

أصحاب الجلالة والفخامة رؤساء الحكومات ورؤساء الوفود ..

السيد الامين العام ..

يطيب لي بالنيابة عن شعب وحكومة العراق أن اتقدم لرئيسي الجلسة بخالص التهاني على ترأسهما هذة القمة العالمية التي تحمل آمالاً وطموحاتٍ كبيرة يراد لها ان ترتقي الى حجم التحديات والعقبات التي تقف في طريق الدول نحو تحقيق التنمية المستدامة بابعادها الثلاثة وعلى نحو متكامل ومتوازن.

وأود، أبتدأً، ان اتقدم بالشكر والتقدير للسيد الامين العام بان كي مون الذى قدم لنا تقريراً وافياً عن دور الامم المتحدة في السنوات الخمسة عشر القادمة.

انه لمن دواعي سروري وغبطتي ان أمثل بلدي العراق في هذا اليوم التأريخي للحضارة البشرية، لانه اليوم الذي سنقرر ما فيه مصلحة الاجيال الحالية والاجيال المقبلة، تلك الاجيال التي سيعتمد نجاحها في المحافظة على الارث البشري وايصاله الى الاجيال اللاحقة على ما نقدمه لهم من تعهداتٍ بحماية كوكبنا وتمويلٍ لتحقيق العدالة بين الذين يملكون والذين لايملكون، ومن تصورٍ مبني على العلم لما يجب ان يكون عليه المستقبل، ومن معالجةٍ فعالة لتحديات الحياة لاسيما الارهاب العالمي وتغير المناخ.

ان عالم اليوم قد يكون مختلفاً عن وضع العالم قبل سبعين سنة، ومع ذلك فان هناك العديد من التشابه الكبير لايزال ماثلاً أمامنا، فانعدام المساواة الحقيقية بين الدول من الناحية الاقتصادية والخدمات الاساسية والرفاهية الاقتصادية لايزال موجوداً في الدول النامية لاسيما في الدول الاقل نمواً، ومن جانب اخر، ان العديد من الدول لم تستطع، نتيجة تحديات ومعوقات عدة، من أن تحقق أهداف التنمية المنصوص عليها دولياً بما فيها الاهداف الانمائية للالفية.

السيد الرئيس..

انه وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدول الاعضاء في الامم المتحدة طيلة السنوات الخمسة عشر الماضية، لكننا لانزال نعاني من تحديات عالمية تستلزم جهوداً عالمية وشراكة

حقيقية واضحة المعالم ومدعومة بتمويل دولي ووسائل تنفيذية خاضعة لاليات مراقبة ومتابعة لمعرفة التقدم المحرز. ولعل من أهم تلك التحديات هو انعدام الامن العالمي بسبب الارهاب والتطرف والحروب التي حولت المجتمعات الآمنة الى مجتمعات يسودها الاحباط والخوف والبطالة والامراض والفقر.

ان بلدي العراق يتعرض الى هجمة ارهابية شرسة ذات طبيعة عابرة للحدود وبقدراتٍ تمويليةٍ غير مسبوقةٍ تهدد السلم والامن الداخلي في العراق والعالم، وتقضي على الانجازات التي حققها العراق في مجال تحقيق الاهداف الانمائية للالفية والتكامل بين الابعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، سيما القضاء على الفقر المدقع. وان بلدي يواجه هذه الهجمة البربرية التكفيرية التي يقودها كيان داعش الارهابي والمجاميع الارهابية المتعاونة معه نيابةً عن المجتمع الدولي الذي يتوجب عليه ان ياخذ بنظر الاعتبار الحالة الاستثنائية التي يمر بها العراق، كونه من الدول التي تمر بظروف خاصة تستلزم عناية المجتمع الدولي.

ويرحب وفد بلادي بما ورد في الاعلان من الاعتراف باثر السلم والامن على مجمل نشاطات ومشاريع التنمية المستدامة في الدول وانه يصعب تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة دون وجود الامن والسلم. كما نثمن الاشارة الى أوضاع المهاجرين والمهجرين داخلياً والاستثمار في البنى التحتية.

ونعتقد ان أهمية المساعدات الانمائية الرسمية تكمن في أنها ذات اثر مهم جداً في مجال مشاريع البنى التحتية، لاسيما في البلدان التي تعاني من آثار الحروب التقليدية أو الحرب على الارهاب العالمي الذي دمرَّ البنى التحتية في المدن التي سيطرَّ عليها. ونرحب بما تحقق من جهدٍ وتعهداتٍ طموحةٍ في مؤتمر أديس أبابا في تموز المنصرم، الذي يؤشر على فهمٍ واضحٍ لتحديات التنمية المستدامة.

يرى وفد بلدي ضرورة أن تنفذ تعهدات هذا المؤتمر العالمي بشكلٍ عاجلٍ بالنسبة للبلدان التي تمر بظروف خاصة ذات طبيعة أمنية أو بيئية في مجال تمويل مشاريع البنيى التحتية التي دُمرت نتيجة الحروب والارهاب والكوراث الطبيعية وموجهة أزمة اللاجئين والنازحين داخلياً.

ان تقوية أجهزة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، لاسيما منظومة الامم المتحدة للتنمية، يعد أمراً ضرورياً في مجال تنفيذ الاجندة الانمائية لما بعد 2015، فنحن أمام تحديات عابرة للحدود من حيث طبيعتها وتطلعاتٍ وطموحٍ عالٍ وهي جميعها تستلزم نظاماً عالمياً أكثر شفافية وأنسجاماً وتماسكاً يكون محوره الانسان، ويعمل على توفير الظروف الممكنة لتحقيق التنمية المستدامة، كما ان التحديات العالمية تحتاج حلولاً عالميةً ومؤسساتٍ يتصف عملها بالانسجام والتكامل تعمل على تعبئة الجهود المختلفة الحكومية وغير الحكومية من أجل مواجهتها بشكل بناء ومستدامٍ.

ان على الامم المتحدة ان تكون مفتوحة في مجال تحشيد الموارد المالية للتمويل، وان تحافظ في الوقت ذاته على الطبيعة الحكومية الدولية لها بوصفها منظمة للدول الاعضاء وتخضع لمشاركة منتظمة وفعالة من قبل الدول الاعضاء فيها.

ان الحق بالتنمية يواجه عقبات دولية ووطنية على حدٍ سواء، ومن اجل تطبيق الحق المذكور لابد من ازالة تلك العقبات بطريقة متوازنة مبنية على حقوق الانسان وان يكون محور التنمية هو الانسان وهدفها رفاهيته.

يرى وفد بلادي ان التجارة والصناعة هما موردان أساسيان يجب جعلهما محركاً للنمو الاقتصادي من خلال الاندماج في النظام التجاري المتعدد الاطراف، وتيسير انضمام الدول النامية لاسيما أقل البلدان نمواً الى منظمة التجارة العالمية، اضافةً الى تعزيز القدرات الوطنية في مجال الصناعة المحلية والتصدير، من أجل تعزيز وتنويع مصادر التمويل وتنويع الاقتصاد الوطني.

ان التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا ونشر ونقل المعلومات من خلال شبكات التواصل الاجتماعي يعد من أهم الادوات التي يمكن من خلالها تعزيز وتيسير وصول المواطنين الى المعلومات الصحيحة والموثوقة من تحقيق التنمية المستدامة، ومن أجل محاربة الارهاب والتطرف فكرياً وتعزيز المفاهيم المعتدلة دينياً والقضاء على الافكار التكفيرية التي عاثت في الارض فساداً، وأخرت العديد من الدول عن بلوغ أهداف التنمية المتفق عليها دولياً.

ونود التأكيد على أهمية بناء القدرات الوطنية، لاسيما في تعزيز وتحديث الانظمة الضريبية والقضاء على ظاهر التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وتجميع الموارد المحلية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وترى بلادي ان رصد الاموال لتمويل التنمية المستدامة والتنفيذ الفعال لما أُتفقَّ عليه يستلزم وجود قاعدة معلوماتية محدثة وموثوق بها، من اجل تمكين صناع القرار والسياسات من اتخاذ القرار السليم، ومن هنا لابد من بناء قدرات الدول النامية في المجال الاحصائي من خلال تعزيز قدرات الاجهزة الاحصائية الوطنية في تجميع وتبويب المعلومات استناداً الى مختلف المؤشرات الاحصائية التي سيتفق عليها لاحقاً في بداية السنة المقبلة.

ان عملية وضع مؤشرات احصائية لاهداف وغايات التنمية المستدامة يجب ان تراعي الاهمية المتساوية لجميع الاهداف، وان تكون منسجمة مع بعضها البعض وان تتصف بالايجاز لعدم القدرة الفنية على انتاج مؤشرات للقياس تتصف بالكثرة والتنوع، كما انها يجب الا تتناول أدوات وضع السياسات في الدول، وان تعكس النتائج العامة للتقدم المحرز.

وان العراق يقدرُ عالياً التعهدات والالتزامات المالية والمعونة التي قدمت من قبل العديد من الدول الصديقة والمانحين الدوليين ووكالات الامم المتحدة المتخصصة في مجال معالجة الازمات الانسانية، لاسيما أزمة النازحين الذين تجاوز عددهم المليونين، والناشئة من الهجمات الارهابية لكيان داعش الارهابي، مما هجر الناس من مدنهم وموارد رزقهم، وأثر على تنمية المناطق التي يحتلها ذاك الكيان الارهابي.

... وشكراً.